الأمم المتحدة A/54/PV.65

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٦٥
الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٤٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/54/35)

تقرير الأمين العام (A/54/457)

مشاريع القرارات (A/54/L.42 و A/54/L.43 و A/54/L.44 و A/54/L.45)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولا للسيد ايبرا ديغين كا، ممثل السنغال، بوصفه رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيعرض مشاريع القرارات A/54/L.42 و A/54/L.43 و A/54/L.44 و A/54/L.45، في سياق الإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): يُشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة السنوية التي تجري في الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين بوصفي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إدارتكم القديرة لأعمالنا أثناء هذه الدورة. وإنه لمن يُمن طالعنا أنكم تترأسون دورة هذا العام، ونحن متأكدون أنكم ستديرون مناقشاتنا على أتم وجه ممكن من حيث الفائدة والكفاءة.

باسم أعضاء ومراقبي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أعرب عن التقدير لدعمكم الفعال لأنشطة اللجنة، ليس لأن بلدكم عضو فيها وحسب، وإنما أيضا بسبب اهتمامكم الشخصي الشديد باضطلاع اللجنة بالولاية التي أوكلتها لها الجمعية العامة.

إن مشاركتكم شخصيا في اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي الأخير لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الذي عُقد هذه السنة في ناميبيا تحت رعاية اللجنة، ساعدت بوجه خاص في كفالة النجاح لهذا الحدث الإقليمي الهام الذي توج بإعلان وندهوك لنصرة الشعب الفلسطيني.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-25826

0025826

وأود اغتنام هذه الفرصة أيضا لأطلب إليكم، يا سيادة الرئيس، أن تنقلوا إلى رئيس ناميبيا سام نيوما وإلى رئيس الوزراء هيغ جينغوب شكرنا العميق على تخصيص جزء من وقتهما للالتقاء بوفد اللجنة في ونـدهوك وعلى دعمهما الشخصي لوفد اللجنة وتشجيعهما.

إن موقف المجتمع الدولي هو أن الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط لا يمكن حله سلميا بدون إيجاد حل عادل لقضية فلسطين ينص على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن قضية فلسطين لا تزال لب الصراع في الشرق الأوسط.

وترحب اللجنة بتوقيع مذكرة تفاهم شرم الشيخ، التي نشطت مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية ووضعت نهاية لجمود طويل هدد عملية السلام التي أطلقت في عام ١٩٩٣. وقد أدى ذلك الاتفاق المؤقت إلى تطورات مُشجعة، بما في ذلك إعادة نشر القوات الإسرائيلية من أجزاء من الضفة الغربية؛ وإطلاق سراح ٣٥٠ سجينا فلسطينيا؛ والاتفاق على إنشاء ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والبدء بأعمال البناء في ميناء غزة؛ والاتفاقات بشأن بعض المسائل المتعلقة بمدينة الخليل والمسائل الأمنية. ورحبت اللجنة أيضا باستئناف مفاوضات الوضع النهائي. ونأمل صادقين أن يتمكن الطرفان من إبرام الاتفاق الإطاري واتفاق التسوية النهائية في التزام صارم بالجدول الزمني الطموح الذي وضعاه.

إن هذه الإشارات الإيجابية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن المفاوضات الحالية قد بدأت بداية حسنة وإلى التفاؤل على نحو معقول بأن ذلك التقدم سيستمر. إلا أنه ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أن هذه ليست سوى الخطوات الأولى في عملية طويلة وشاقة تُفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. والمسائل التي لا يزال يتعين على الطرفين مواجهتها مسائل هائلة من حيث النطاق والتعقيد والدقة، وفي المرحلة الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المزيد من الدعم لهذه المفاوضات.

ورغم الإشارات الإيجابية والتقدم المحرز في عملية السلام، فإن بناء وتوسيع المستوطنات مستمر، بما يتناقض على نحو صارخ مع تصريحات السلطات الإسرائيلية بأنه لن يجري بناء أو توسيع أية مستوطنة. وفي السنة الماضية، بدأ يبرز اتجاه جديد نسبيا في أنشطة الاستيطان ببناء مستوطنات على قمم التلال في جميع أرجاء الضفة الغربية. وقد لاحظت لجنتنا الإجلاء الأخير لبعض هذه المستوطنات، إلا أنها ترغب أن تؤكد مجددا موقفها الثابت والواضح، وهو أن جميع المستوطنات على الأرض الفلسطينية غير مشروعة ويجب أن تُزال. وهذه المستوطنات تهدد عملية السلام وتحدد مسبقا نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. إن هذه المستوطنات هي رموز لاستمرار الاحتلال.

واليوم تنتشر المستوطنات على خريطة الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى جانب القرى والمدن الفلسطينية، فيما يشبه لوحة قصاصات ملصقة مكونة من مجتمعات مشتتة. فالفلسطينيون يعيشون في مجتمعات تحيط بها مجمعات الاستيطان وشبكة من الطرق الالتفافية التي تحد من قدرتهم على النمو الاقتصادي وتعيق قدرتهم على الحفاظ على حياة مجتمعية طبيعية. إن أنشطة الاستيطان هي أعمال استفزازية، تتم في انتهاك لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يتضمنان المعايير الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولا حاجة بنا إلى الإشارة إلى أن أنشطة بناء المستوطنات لا ينجم عنها سوى زيادة تعقيد المشاكل المعقدة بالفعل التي تحاول مفاوضات السلام الحالية إيجاد حل لها.

وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، من المؤسف أن نلاحظ أنه بعد أكثر من ٥٠ سنة على تقسيم فلسطين، لا يزال زهاء ٣,٦ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في المخيمات. وهؤلاء اللاجئون عاشوا معظم حياتهم - وكل حياتهم في بعض الحالات - في ريبة إزاء مستقبلهم ومستقبل أطفالهم. إن هؤلاء الفلسطينيين يعيشون على الأمل الغامض في أنهم قد يستطيعون يوما ما العودة إلى بيوتهم أو الحصول على تعويض عن الخسائر التي تكبدوها. بيد أن العقبات العديدة وسنين الحرمان والمعاناة لم تثن مطلقا عزيمة الشعب الفلسطيني. فأفراد ذلك الشعب لا يزالون على اعتقادهم أن عملية السلام تمثل السبيل الوحيد للخروج من مأزقهم. وحتى لو كان الفلسطينيون يعتبرون عملية السلام خيارا استراتيجيا لا رجعة عنه، فإنهم لن يستسلموا أو ينحنوا، بمثابرتهم وتصميمهم، حتى ينالوا ما هو حق لهم، وهو السلام والحق في تقرير مصيرهم.

وعبر السنوات، تزايد دعم المجتمع الدولي لكفاح الشعب الفلسطيني. والعديد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد البارزين قد أجمعوا على دعم هذه القضية النبيلة في جميع أرجاء العالم. وفي وقت تدخل فيه المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية أكثر مراحلها صعوبة، من المهم والضروري بالتالي أن يقوم جميع من يؤيدون عملية السلام بحشد الجهود مرة أخرى لبلوغ تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين حتى يستعيد الشرق الأوسط السلام والاستقرار اللذين حرم منهما طويلا. إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ستظل ملتزمة التزاما قويا بأن تكفل استمرار برنامج عملها بشكل فعال، وبنّاء ومتسق دعما لتحقيق الأهداف التي هي أساس عملية السلام.

وستواصل اللجنة أيضا التعاون مع جميع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لتحقيق تسوية عادلة وسلمية لقضية فلسطين، تتيح للفلسطينيين يوما ما أن يحتلوا مكانهم الصحيح في مجتمع الأمم كدولة عضو في الجمعية. واسمحوا لي أيضا بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناننا للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية العديدة التي أيّدت بشكل نشط عملنا أثناء العام.

واللجنة، إذ تدرك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الدعائم الهامة للسلم والازدهار، تحاول دائما أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة توفير المساعدة الكافية للشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة. ولذلك تود اللجنة أن تشكر مجتمع المانحين الدولي على المعونة الاقتصادية التي لا يزال يقدمها إلى الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات.

لقد لاحظنا بارتياح التوقيع في الاجتماع الأخير الذي عقد في طوكيو باليابان على خطة عمل تستهدف دعم عملية السلام والإسراع بصرف الاعتمادات المخصصة للمشاريع الإنمائية الأساسية.

ولاحظت اللجنة أيضا تعيين السيد ترجي رويد - لارسين منسقا خاصا للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلا شخصيا للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. ونأمل أن يواصل عمله منسقا لمختلف أشكال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني.

وتود اللجنة أن تعيد التأكيد بجدية على مسؤولية الأمم المتحدة بصورة دائمة عن قضية فلسطين، وأن هذه المسؤولية الهامة ستستمر إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها، بطريقة مرضية ووفقا للشرعية الدولية. ولهذا السبب، فإنني، بصفتي رئيسا للجنة وبالنيابة عن مقدمي مشاريع القرارات، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مشاريع القرارات الأربعة التي عممت في إطار هذا البند من جدول الأعمال تحت الرموز A/54/L.42 و A/54/L.43 و A/54/L.44 و A/54/L.45.

ومع ذلك، اسمحوا لي أولا بأن أبلغ الجمعية بأنه إضافة إلى مقدمي مشاريع القرارات الذين تظهر أسماؤهم في تلك الوثائق، انضمت فييت نام أيضا إلى مقدمي مشاريع القرارات الأربعة.

تتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى على التوالي بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعمل شعبة حقوق الفلسطينيين، وعمل إدارة شؤون الإعلام. وهي تؤكد مجددا الولاية الهامة التي أوكلتها الجمعية العامة إلى تلك الهيئات بأغلبية كبرى في الماضي. وهي تعكس أيضا التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في عملية السلام. وتم تركيز مشاريع القرارات الثلاثة هذه، القائمة على أهداف اللجنة، على تكثيف جهود اللجنة من أجل تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق حل عادل وسلمي لقضية فلسطين. وكما كان الحال في الماضي، فإن اللجنة تنوي استخدام الموارد المتاحة لها على أحسن وجه ممكن، وتركيز جهودها على الأنشطة الفعالة في تنفيذ ولايتها. والموارد الضرورية لتمويل الأنشطة الواردة في مشاريع القرارات الثلاثة مخصصة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ومشروع القرار الرابع، المتعلق بالتسوية السلمية لقضية فلسطين، الذي يعكس موقف الجمعية العامة من الجوانب الأساسية لهذه التسوية، استكمل بحيث يشير إلى التوقيع على مذكرة شرم الشيخ.

ومشاريع القرارات الأربعة التي عرضتها توا، تبرز المواقف والولايات وبرامج العمل ذات الأهمية الخاصة في المرحلة الراهنة من عملية السلام. وأدعو الجمعية العامة إلى أن تعرب عن تأييدها لهذه الولاية بأغلبية أكبر مما كانت عليه في الماضي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد والتر بلزان، ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد بلزان (مالطة)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بصفتي مقررا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقد تولّيت مهامي الجديدة في أوائل هذا العام، أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة.

خلال العام الماضي، واصلت اللجنة تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. ويغطي التقرير التطورات الجديدة المتعلقة بقضية فلسطين، وعملية السلام، وأنشطة اللجنة منذ تقرير العام الماضي.

مقدمة التقرير واردة في الفصل الأول وتبرز موقف اللجنة من مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية.

والفصلان الثاني والثالث، يوجزان ولايات اللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام، ويحتويان على معلومات بشأن تنظيم عمل اللجنة خلال العام.

والفصل الرابع، يستعرض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين كما رصدتها اللجنة خلال عام ١٩٩٩. ويلاحظ هذا الفصل عددا من الخطوات المشجعة في عملية السلام منذ التوقيع بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على مذكرة شرم الشيخ. وهو يشير، بوجه خاص، إلى مواصلة إعادة الانتشار الإسرائيلي من أجزاء من الضفة الغربية، وبدء مفاوضات الوضع النهائي، والإفراج عن سجناء فلسطينيين، والاتفاق على طرق المرور الآمن وعلى الجدول الزمني لإبرام اتفاق إطاري واتفاق خاص بالتسوية النهائية. ويشتمل أيضا على إشارة إلى مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بتدابير إنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والمعقود بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩. ويسترعي الفصل الانتباه الخاص إلى المشكلة الخطيرة الناجمة عن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

ويتضمن أيضا معلومات عن أنشطة المستوطنين، والحالة فيما يتعلق بالمسجونين الفلسطينيين، والاقتصاد الفلسطيني، وموارد المياه المتاحة للفلسطينيين، والإجراءات التي تتخذها الأطراف المانحة ومنظومة الأمم المتحدة؛ وأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والقيود المفروضة على ميزانيتها.

ويستعرض الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة. وهي مقسمة إلى ثلاثة فروع رئيسية. ويشرح الفرع ألف الإجراءات المتخذة بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٩/٥٣، الذي يستهدف النهوض بحقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وهذا يشمل معلومات عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة، والرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام. ويتضمن هذا الفرع أيضا معلومات عن اشتراك رئيس اللجنة في مختلف المحافل الدولية.

ويتضمن الفرع باء سردا لتنفيذ برنامج عمل اللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين، وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٩/٥٣ و ٤٠/٥٣ على التوالي. كما يحيط علما بالاجتماعات التي يعقدها مكتب اللجنة للتشاور مع أعضاء الاتحاد الأوروبي ومع السير كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ويتضمن هذا الفرع سردا موجزا لمختلف الاجتماعات الدولية التي نظمت أثناء السنة، وهي المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠، الذي عقد في روما في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ واجتماع الأمم المتحدة الأفريقي دعما لحقوق الشعب الفسطيني غير القابلة للتصرف، والذي عقد في وينددهوك من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ واجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن عقد المؤتمر المعني بتدابير إنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، الذي عقد في القاهرة في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ويتضمن الفرع سردا لزيارة وفد اللجنة لغزة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وللاجتماعات التي

عقدت أثناء هذه الزيارة مع الرئيس عرفات وغيره من كبار المسؤولين الفلسطينيين. وقد أضيف إلى هذا الفصل جزء فرعي عن تعاون اللجنة مع المنظمات غير الحكومية. وبقية الفرع باء يتناول منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين، ونظام الأمم المتحدة الإعلامي بشأن القضية الفلسطينية، وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية، والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ومشروع تحديث سجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين.

وفي ضوء الأهمية الخاصة المعلَّقة على الحاجة إلى دعم مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ للسلطة الفلسطينية، فقد أضيف فرع جديد، وهو الفرع جيم ليصف الإجراءات المتخذة تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٧/٥٣.

ويتضمن الفصل السادس عمل إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٥٣، بما فيها المنشورات والأنشطة المرئية والسمعية للإدارة، وعمل مراكز الأمم المتحدة الإعلامية في جميع أنحاء العالم والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الإدارة.

ويتضمن الفصل السابع والأخير توصيات اللجنة المرفوعة إلى الجمعية العامة. وفي هذا الفصل، تلاحظ اللجنة أنه برغم التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال ينوء تحت الوطأة الثقيلة للاحتلال. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه لم يجر حتى الآن التوصل إلى حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وتسترعي اللجنة الانتباه إلى أن الأراضي الخاضعة للولاية القضائية للسلطة الفلسطينية تمثل الآن مجموعة كبيرة من الجيوب المنفصلة التي تحيط بها المستوطنات، مما يحد من حرية حركة الفلسطينيين، ويؤثر بشدة على سبل كسب رزقهم. وتعرب اللجنة عن قلقها لأنه طيلة هذه السنوات، كان لذلك أثره الضار على الاقتصاد الفلسطيني، ومن المرجح أن يؤثر على استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك جهوده لبناء الدولة.

وتؤكد اللجنة من جديد دعمها القوي لمفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وترحب باستئناف المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي، وتعرب عن أملها في أن تجري بمقتضى الجدول الزمني المتفق عليه في مذكرة شرم الشيخ. وترى اللجنة أيضا أنه في هذا المنعطف الحاسم، يجب ألا يدخر المجتمع الدولي، ولا سيما راعيي عملية السلام، جهدا لتحقيق تسوية شاملة، وعادلة، ودائمة لقضية فلسطين، فضلا عن إرساء السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الحالة في الميدان، حيث تواصل القوة المحتلة إنشاء "واقع في الميدان" وانتهاك الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وتؤكد اللجنة الأهمية القصوى لاضطلاع المجتمع الدولي، بما فيه الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، ببذل قصارى جهده لحماية الشعب الفلسطيني إلى أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق على الوضع النهائي، وأن يجري تنفيذه بالكامل.

وتؤكد اللجنة من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن قضية فلسطين إلى أن يجري التوصل إلى تسوية مرضية تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والشرعية الدولية، والإعمال الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وتعرب اللجنة أيضا عن وجهة نظرها بأن التعديلات التي أدخلت أثناء العام الماضي في برنامج الاجتماعات التي عقدت تحت إشرافها في مختلف المناطق، وفي تعاونها مع مجموعة المنظمات غير الحكومية جعلت البرنامج أكثر فعالية وتركيزا. وتعهدت اللجنة بمواصلة استعراض وتقييم هذا البرنامج بغية جعله أكثر فعالية واستجابة للحالة المتطورة.

وتلاحظ اللجنة أيضا أنه أثناء السنة، شددت بصفة خاصة في برنامج أنشطتها على دعم وتعزيز مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ للسلطة الفلسطينية. وتنوي اللجنة أن تواصل هذا النشاط الهام بغية كفالة تقديم الدعم الدولي الواسع النطاق للمشروع، فضلا عن المشاركة الدولية النشطة في احتفالات الألفية في بيت لحم.

وتؤكد اللجنة على الإسهام الضروري لشعبة حقوق الفلسطينيين دعما لأهداف اللجنة، وتطلب إلى الشعبة أن تواصل برنامج منشوراتها وأنشطتها الأخرى، بما فيها استكمال عملها المتعلق بتجميع المعلومات التي تصدر عن نظام الأمم المتحدة الإعلامي بشأن القضية

الفلسطينية، ومشروع تحديث سجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين.

وتلاحظ اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام لا يزال أداة هامة في إعلام وسائط الإعلام والرأي العام عن القضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وتطلب الاستمرار فيه بالقدر الضروري من المرونة الذي تتطلبه التطورات التي تؤثر في قضية فلسطين.

وختاما، وفي محاولة للإسهام في إنجاز تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، تدعو اللجنة جميع الدول إلى الاشتراك في هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد ولايتها بدعم ساحق.

وإنني لعلى ثقة من أن التقرير الذي قدمته توا، سوف يساعد الجمعية العامة في تسهيل مداولاتها بشأن هذه القضية الهامة.

السيد القدومي (فلسطين) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أعرب في كلمتي هذه عن التهانئ لكم على انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة. إن في ذلك تقديرا لكفاح شعب ناميبيا الصديق ولقيادته التي حققت التحرير والاستقلال. إننا نتمنى لها النجاح في مساعيها لضمان رفاهية الشعب الناميبي واستمرار نموه وازدهاره.

إننا نعبر عن ثقتنا بحسن إدارتكم لهذه الدورة لإنجاح مساعي الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، ونشكر سلفكم السيد ديدييه أوبرتي الذي قاد اجتماعات الدورة السابقة بكفاءة ملحوظة.

ونشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على جهوده المباركة وسعيه الجاد لحل المشاكل والقضايا الدولية العالقة توخيا منه لصون الأمن والسلام الدوليين وتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي لجميع شعوب العالم.

كما نقدم شكرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة في فلسطين، ورئيسها السيد ابرا دوجين، على الجهود المثابرة لدعم كفاح الشعب الفلسطيني لإزالة الاحتلال الإسرائيلي وآثاره عن الأراضي الفلسطينية.

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين عدة مآس وأزمات عاشتها أقطار ومناطق متعددة في هذا العالم، وحققت الأمم المتحدة جهدا مرموقا في تأدية واجباتها نحو هذه الأقطار وتعاملت مع معظم هذه الأزمات بطرق إيجابية.

ولقد قامت منظمة الأمم المتحدة في الأصل بهدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين والاستقرار السياسي وضمان حقوق الإنسان ووضع حد للنزاعات والحروب، ولإيجاد آليات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب. لكنها لم تخول دولة أو مجموعة من الدول بالانفراد بعيدا عن الأمم المتحدة بمعالجة النزاعات الدولية، ولم تستثن دولة من قراراتها وعلى الجميع أن يلتزم بها وينفذها، إذا ما صدرت بحقه.

أكثر من نصف قرن انقضى والجمعية العامة تنشغل سنويا في مناقشة قضية فلسطين، التي تعتبر جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. هذا الصراع الذي يهدد السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

لقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن بشكل خاص عدة قرارات وعقدت عدة مؤتمرات دولية، إلا أن كل ذلك، مع مزيد الأسف، فشل أو بكلمة أدق أفشل، فقد أصرت إسرائيل، ومن يدعمها، على رفض احترام مبادئ الشرعية الدولية ورفض تنفيذ القرارات الصادرة عن المنظمة، ومحاولة التسويف والمماطلة.

ولقد أكدت نصوص الميثاق بوضوح على عدم شرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالحرب. كما أكد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بالإجماع هذا المبدأ وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وفي قرارات لاحقة ومنها على سبيل المثال القرارات التالية: ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٨١ (١٩٩٠)، عرف مجلس الأمن وحدد هذه المناطق وهي الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى بما فيها القدس التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. ولا يفوتني بهذا الصدد أن أشير إلى تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى الكونغرس الأمريكي

التي حددت هذه المناطق كالتالي: قطاع غزة، الضفة الغربية، القدس الشرقية والجولان السوري. وعليه فإننا نطالب إسرائيل، سلطة الاحتلال وعضو الأمم المتحدة، بالالتزام بمبادئ وقرارات الشرعية الدولية. ومواد الميثاق واضحة في هذا الصدد: "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

ولقد أكد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) على ضرورة إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، وكان المجلس يناقش موضوع الحالة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧. وقد ميز المجلس بين اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ والنازحين في عام ١٩٦٧. واتخذ قراره رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) بشأن الفلسطينيين الذين نزحوا وطالب بتسهيل عودتهم إلى المناطق التي وقعت فيها العمليات العسكرية عام ١٩٦٧، وانسجاما مع هذا الموقف نص اتفاق إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل على عودة النازحين، وتشكلت لجنة رباعية من ممثلين عن فلسطين وإسرائيل ومصر والأردن للتوصل إلى صيغ لتسهيل دخول هؤلاء النازحين إلى المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ في الضفة وقطاع غزة. إلا أن إسرائيل أعاقت أعمال هذه اللجنة وجمدت اجتماعاتها بعدم حضورها. ولا يزال النازحون وعددهم يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ نازح يعانون ويلات ومآسي النزوح ويحرمون من الدخول إلى أراضيهم.

هذا هو مدى احترام إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ولبنود الاتفاقات الثنائية مع الأطراف الأخرى.

ولنعرض الآن قضية اللاجئين، لقد جاء في التقرير المرحلي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين، الذي اغتالته العصابات الإرهابية اليهودية، الكونت برنادوت عام ١٩٤٨ "أن نزوح عرب فلسطين كان ناجما عن الذعر الذي نشأ عن القتال في مناطق تجمعاتهم وعن إشاعات تتعلق بأعمال حقيقية أو مزعومة من الإرهاب والطرد".

وصدر قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) القائم على توصيات الكونت برنادوت يتضمن الأحكام الرئيسية ومن بينها "وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب موعد ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة".

لا بد من وضع آلية سريعة لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم طبقا لهذا الحق الذي ورد في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٩) لأن مقولة التوطين خارج فلسطين تتطلب موافقة ورضا الشعب الفلسطيني الذي يصر على العودة إلى أرضه وممتلكاته، ويلقى التوطين معارضة واسعة في البلاد العربية المجاورة بشكل خاص، التي تحملت أعباء اللجوء الفلسطيني لمدة تزيد عن خمسين عاما.

بعد حرب الخليج الثانية وفي شهر آذار/مارس عام ١٩٩١ تقدم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بمبادرة سياسية قبلها العرب وإسرائيل لعقد مؤتمر للسلام في مدريد. وكانت المبادرة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام بحيث تحقق الأمن والسلم لدول المنطقة وتضمن الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبعد مفاوضات عسيرة دامت أكثر مما يقرب من عامين في واشنطن، فشلت هذه المفاوضات في إحراز تقدم ملحوظ بسبب تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير، بعدها جاءت حكومة أخرى وتم توقيع اتفاق إعلان المبادئ عقب مفاوضات أوسلو.

لقد اتفق طرفا اتفاقية إعلان المبادئ التي تم التوقيع عليها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على التفاوض في مرحلتين: مرحلة انتقالية، ومرحلة الوضع الدائم وجاء في الاتفاقية أن الهدف من المفاوضات بشأن الوضع الدائم هو: التأكيد على تنفيذ ما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقد اتفق الطرفان على تحديد المواضيع التي يتم التفاوض بشأنها في الوضع الدائم، وهي القدس، واللاجئون، والمستعمرات، والحدود والمياه.

لم يكن الهدف، يا سيدي الرئيس، من المرحلة الانتقالية منح فرص جديدة لإسرائيل لتواصل سياستها في مصادرة الأراضي وبناء المزيد من المستوطنات. إلا أن إسرائيل استمرت في تنفيذ سياساتها وممارساتها البشعة مما حمل السيدة أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا على الاعتراف بأن هذه السياسة الإسرائيلية مدمرة لمساعي السلام. وقد مضى على اتفاق إعلان المبادئ والاتفاق المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد عن خمس سنوات وما زالت إسرائيل تماطل وتمتنع

عن تنفيذ ما ورد في الاتفاق مثل نقل السلطات وإتمام عملية ما سمي بإعادة الانتشار والإفراج عن المعتقلين والأسرى وإعادة النازحين.

لقد اتفق الطرفان على أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان وحدة إقليمية. إن ما تقوم به حكومة السيد باراك لربط اصطناعي بين غزة والضفة الغربية هو بمثابة تكريس الفصل بينهما. وإقامة بانتوستانات غير متواصلة جغرافيا داخل الضفة الغربية المحتلة يسبب تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية. وهذا العمل يؤدي حتما إلى خلق وضع مقلق لا يساعد على إقامة السلام.

من المعروف أن الجمعية العامة في قرارها ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أقرت التوصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية. كما اقترحت التوصية حدودا لكل دولة، إلا أن إسرائيل سارعت إلى الاستيلاء بالقوة على جزء كبير من مناطق الدولة العربية الفلسطينية وواصلت الاستمرار بالاستيلاء التدريجي حتى عام ١٩٦٧، عندما احتلت كل شبر من أرض دولة فلسطين العربية. هذا بالإضافة إلى الاستيلاء بالحرب والقوة على أراضي البلاد العربية المجاورة. عندها صدر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) مؤكدا عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالحرب، كما طالب بتنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من مناطق تم احتلالها خلال عدوان عام ١٩٦٧، وأكد على ضرورة الاعتراف بسيادة جميع الدول ووحدة أراضيها وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

في ٢٥ آذار/مارس لهذا العام، عام ١٩٩٩ أكد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي من جديد دعمهم لمسيرة السلام على أساس "الأرض مقابل السلام" ليضمن الأمن الجماعي والفردي للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وأكدوا الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك خيار إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وناشدوا الطرفين أن يعملا من أجل التوصل إلى حل دون المساس بهذا الحق غير الخاضع للنقض وعبروا عن قناعتهم بأن خلق دولة فلسطين الديمقراطية هو خير ضمان لأمن إسرائيل وقبولها كند مساو للدول الأخرى في المنطقة.

نجح السيد باراك في الانتخابات الأخيرة، وأطلق لاءاته الأربعة وهو يقف على قبر اسحق رابين حين قال: "لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، لا لجيش أجنبي غرب نهر الأردن بمعنى لا حدود ملاصقة كليا لفلسطين مع دولة عربية أخرى" ثم التأكيد على إبقاء مجموعة مستوطنات الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، تبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة أبدية لإسرائيل.

بعدها قام السيد باراك بزيارته الأولى إلى واشنطن، واجتمع ساعات طويلة مع الرئيس كلينتون. وأوضحت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أنه قد تم الإعلان عن رفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وأقرا سبل تعزيز قدرة الردع والدفاع العسكري الإسرائيلي، والتخطيط الاستراتيجي المشترك، فكيف نفسر هذا التعاون الإسرائيلي - الأمريكي، وأثره على عملية السلام وإحيائها، ونقلت الصحيفة عن باراك قوله للسيد وليام كوهين، وزير الدفاع الأمريكي: "إن التوجه نحو السلام مشروط بقدرتنا العسكرية والاقتصادية، سواء نجحنا في التوصل إلى السلام أو لم ننجح فمن المهم أن نعرف أننا نسير في منطق القوة". وقامت أمريكا بتزويد إسرائيل بخمسين طائرة من نوع إف-١٦. أما بالنسبة للسلام مع سوريا، فقد قال السيد باراك: "إن الحلول الوسط التي يمكن أن نقبل بها المفاوضات مع سوريا سوف تتضح بعد معرفة ما الذي سيقدمه الرئيس الأسد بالنسبة إلى لبنان، والإرهاب، ومسألة المياه، وفتح السفارات، والحدود، والتدابير الأمنية، وتدابير الإنذار المبكر، ونوع معين من التعاون الاقتصادي".

تطوع باراك لتفسير تصريحات الرئيس كلينتون عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العيش بأمان في الأماكن التي يرغبون فيها قائلا: "هناك إساءة لتفسير هذا التصريح فموقفنا واضح، لا أعتقد أن أي لاجئ تحت أي ظرف من الظروف يستطيع العودة إلى إسرائيل، ومن الأفضل التوصل إلى إيجاد حلول للاجئين في الأماكن التي يتواجدون فيها".

فهل هذه المواقف تدل على نوايا سليمة، أو نوايا سلمية؟! وفي رده عن قيام الدولة الفلسطينية قال باراك: "إنه سيناقش مع الفلسطينيين "الكيان" الذي سيعيشون فيه في السياق العام للمسائل المطروحة على مائدة المفاوضات".

إن احتلال وضم الأراضي بالقوة لا يمكن أن يقبل كمنطلق للحلول السلمية. إن حقوق الإنسان بل وحقوق المواطن، لا تُباع ولا تُشترى، ولا يجوز لأي دولة أو حاكم أن يصادر هذا الحق أو يتصرف به. ولذا فإن للاجئين الفلسطينيين حقوقا مشروعة لا بد أن يحصلوا عليها. أما القدس فهي مهبط الأديان الثلاثة، هي جوهر الصراع في المنطقة، الكنز الأممي، حجر الزاوية في عملية بناء السلام. إن إيجاد حل عادل لمسألة القدس هو الذي يحقق الأمن والسلام الشامل في الشرق الأوسط.

لقد أصدرت الجمعية العمومية قرارها ١٨١ (١٩٤٩)، الذي يوصي بقيام نظام دولي خاص لمدينة القدس CORPUS SEPARATUM، ومن جهة أخرى، ناقش مجلس الأمن الوضع في القدس ابتداء من شهر آذار/مارس ١٩٤٨ وطلب وقف القتال، وقرر إنشاء لجنة فرعية لإعادة النظر في مشروع القرار المتعلق بمدينة القدس.

إننا نرى الخطوة الأولى لإنجاح المسيرة السلمية هي إذعان إسرائيل والتزامها بقرارات مجلس الأمن التي قامت على أساسها المفاوضات الجارية؛ أي تنفيذ ما ورد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والانسحاب من جميع المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧، لكي يمارس الشعب الفلسطيني سيادته عليها. إننا على ثقة بأن دولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية ودولة إسرائيل ستجدان حلا مقبولا بضمانات دولية للحفاظ على الأبعاد الدينية والإنسانية والسياسية لمدينة القدس، مفتاح السلام.

بعد هذا الطرح المستفيض، لا بد من التساؤل عن دور الولايات المتحدة راعية العملية السلمية. كنا نلاحظ ومن خلال التجربة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوانى في دفع إسرائيل لتنفيذ التزاماتها، والدليل على ذلك مرور سبع سنوات من المفاوضات دون تحقيق الإنجاز المطلوب على المسار الفلسطيني مع جمود كامل على المسارين السوري واللبناني. وما اعترف به السيد نتنياهو في الكنيست الإسرائيلي في كلمته يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ دليل على ذلك، حيث قال: "أود أن أقول شيئا بالنسبة لأصدقائنا الأمريكيين، فلقد كرست الولايات المتحدة جهودا كبيرة بالتعاون معنا لتخفيض مستوى المطالب الفلسطينية. فقد بدأ الفلسطينيون بالمطالبة بإعادة الانتشار من ٣٥ في المائة، وأنزلناهم إلى ٢٥ في المائة، ثم جاءت المقترحات الأمريكية بـ ١٣ في المائة خصصوا ٣ في المائة منها كمحمية طبيعية. وهذا دليل على أن الولايات المتحدة كانت تمارس ضغطها على الطرف الفلسطيني لينصاع للمطالب الإسرائيلية، بدلا من أن تضغط على إسرائيل.

الولايات المتحدة بلا ريب قادرة أن تضغط على إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وقد سبق لها أن مارست هذا الضغط وأثمر هذا الضغط أثناء حرب الخليج الثانية عندما أمرت اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بعدم التحرك، فانصاع لها.

السيد باراك يحاول اللعب على المسارات بهدف خلق التناقض بينها من خلال الوساطات الدولية أو المشاريع الموهومة، وقد حدد الرئيس اللبناني السيد إميل لحود موقف لبنان بقوله: "إذا أرادوا الانسحاب من دون حل شامل وعادل، فلا يكون السلام قد حل في المنطقة".

"إن موقفنا في لبنان يقوم على الاقناع، والاقناع هو أننا لا يمكن أن نرضى بحل من دون الانسحاب من لبنان وسوريا، ومن دون أن يكون للفلسطينيين الحق في العودة إلى أراضيهم. حق العودة مقدس، وبناء على ذلك إن هذا القرار نهائي". هذا يعني بوضوح أن المسارات العربية الثلاثة ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا.

ما زالت منظمة التحرير الفلسطينية، على قائمة الإرهاب في الكونغرس الأمريكي بناء على قرار اتخذه الكونغرس عام ١٩٨٨، علما أن المنظمة وإسرائيل أقرا بالاعتراف المتبادل قبل سنوات، ولكن وجود المنظمة على قائمة الإرهاب هو أسلوب من أساليب الضغط عليها، لتقبل بسياسة الأمر الواقع التي تمارسها إسرائيل. قامت العديد من الدول الأوروبية برفع التمثيل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن أمريكا أبقت مكتبنا في واشنطن بدون صفة تمثيلية، ويأخذ الرئيس الأمريكي إذنا من الكونغرس الأمريكي كل ستة أشهر للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية.

حان الوقت لرفع الحصار الظالم عن الشعب العراقي ووقف الغارات الأمريكية - البريطانية التي توقع عشرات الضحايا كل يوم. إن هذه الأعمال العدوانية تتخطى النظام والقانون الدوليين، وتخل بالأمن والسلام في المنطقة، وتكرس حالة القلق وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وتثير أجواء من

عدم الثقة، نعم من عدم الثقة، بجهود الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاح المسيرة السلمية في الشرق الأوسط.

ليس إعلان الدولة الفلسطينية هو الهدف بحد ذاته، بل لا بد أن يمارس الشعب الفلسطيني سيادته على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ اعتمادا على قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها دون تدخل أجنبي.

إن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وتنفيذها هو الذي يخلق المناخ الملائم للتعايش السلمي والتعاون والوئام الأممي. وإن توازن المصالح بين الأطراف المعنية هو القاعدة المثلى لتحقيق تسوية سلمية، كما أن منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، واخضاع المنشآت النووية للتفتيش الدولي، وكذلك التوقيع والالتزام الكامل باتفاقات منع انتشار الأسلحة النووية، هو ضمان أكيد للتعايش السلمي وخلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بشكل خاص.

إن إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط والفرصة سانحة لتحقيق ذلك كي يتجسد التعايش السلمي بين شعوبه. لكن إذا استمرت سياسة الكيل بمكيالين وغابت الأمم المتحدة عن المشاركة الفعلية في البحث عن حلول عادلة. ضاعت فرصة تحقيق السلم والاستقرار السياسي وغرقت المنطقة في صراعات جديدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بواه كامون (كوت ديفوار).

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن ليختنشتاين البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يوجد الآن زخم حقيقي تجاه السلام وتجاه تحقيق تقدم حقيقي على المسار الفلسطيني من عملية السلام. فقد شهدنا في هذا الخريف خطوتين هامتين وهما: التوقيع على مذكرة شرم الشيخ واستئناف المحادثات حول الوضع الدائم. لقد أيد الاتحاد الأوروبي بقوة ذلك الاتفاق ورحب بالخطوتين على حد سواء. فمذكرة شرم الشيخ تعيد مسألة تنفيذ الاتفاقات السابقة إلى مسارها الطبيعي. كما أنها تنص على جدول زمني طموح للتفاوض حول نهاية دائمة للصراع المزمن بين الشعبين.

وتتطلب هاتان الخطوتان الشجاعة والتصميم من جانب الزعيمين: رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات. وكانت هذه المحصلة إلى حد كبير نتيجة للمفاوضات المباشرة التي جرت بين الطرفين. وهذا التطور واقع جديد هام. وهو يبشر بالخير للخطوات المقبلة في عملية السلام، وبالتالي للقضية التي نناقشها اليوم.

إن التقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ مذكرة شرم الشيخ جدير بالترحيب، وكانت عمليتا الإفراج عن سجناء فلسطينيين، وفتح الطريق الجنوبي للممر الآمن، وعملية إعادة الانتشار الأولي للقوات الإسرائيلية - كلها تشكل تدبيرا لإعادة بناء الثقة بين الطرفين. غير أنه كانت هناك صعوبات أيضا. فالمفاوضات بشأن الطريق الشمالي للممر الآمن لم تتقدم حسبما كان مخططا لها. كما أرجئت عملية إعادة الانتشار الإسرائيلي الثانية وكذلك الدخول في المفاوضات الفعلية حول قضايا الوضع النهائي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل لهذه المرحلة الواعدة بل والدقيقة في عملية السلام.

وكان افتتاح مطار غزة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي علامة بارزة هامة في مجال التعاون الاقتصادي بين الطرفين، والاتحاد الأوروبي يرحب بحرارة بهذه الخطوة. ونحن ندعو الآن الطرفين لاستكمال المفاوضات في إطار الجدول الزمني المتفق عليه بشأن القضايا الاقتصادية المتبقية، لا سيما المسائل المتعلقة بالمنطقة الصناعية في كارني وميناء غزة. وفي هذا السياق، يصر الاتحاد الأوروبي بقوة على ضرورة الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تخل بالنتيجة النهائية للمفاوضات أو تضر بالمناخ الحالي وما برحت أنشطة الاستيطان الإسرائيلي، بما في ذلك هدم المنازل، تبعث على قلق الاتحاد الأوروبي، الذي يرى أن هذه الأنشطة غير مشروعة وتشكل عقبة في طريق السلام.

ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على أهمية الالتزام بمبدأي الديمقراطية واحترام كل حقوق الإنسان

والحريات الأساسية. ويمثل تنفيذ التدابير الموصى بها في تقرير مجلس العلاقات الخارجية والتوقيع على برنامج العمل الثلاثي خطوتين هامتين في هذا الاتجاه.

وتؤكد الزيارتان اللتان قام بهما الرئيس اختيساري ووزير الخارجية هالونين بوصفهما ممثلين للاتحاد الأوروبي دعم الاتحاد الأوروبي الذي لا يتزعزع لعملية السلام، وكذلك تصميمه على استمرار مشاركته النشطة في النهوض بهذه العملية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم مساهماته البناءة والفعالة - بطرق تشمل إيفاد مبعوثه الخاص السفير موراتينوس إلى المنطقة - بغية استعادة الثقة وتعزيزها بين الطرفين. ونحن على استعداد للمشاركة بشكل كامل في تنفيذ مذكرة شرم الشيخ والمساهمة في القضايا التي ستناقش في المفاوضات حول الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إحراز تقدم في عملية السلام بغية تحسين ثقة المستثمرين، وتعزيز الاستدامة وزيادة القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد الفلسطيني في جملة أمور. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا عزمه على مواصلة تقديم مساعداته الاقتصادية والتقنية. وسنركز اهتمامنا بشكل خاص على المساعدة في بناء اقتصاد متين ومزدهر في الأراضي الفلسطينية بحيث يمكن تسهيل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي للفلسطينيين. ومن شأن تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة وكذلك بين تلك البلدان والاتحاد الأوروبي أن يوطد إقامة سلام حقيقي.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني، نود أيضا أن نشير إلى الاتفاقية العاشرة الجديدة بين اللجنة الأوروبية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وتتضمن الاتفاقية الجديدة إسهامات هامة للتعليم والصحة والإغاثة والبرامج الاجتماعية.

وفي الختام، يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه الراسخ بالتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة تقوم على أساس اتفاقات مدريد وأوسلو. ونحن مصممون على مساعدة الأطراف بشكل كامل - إذا رغبوا في ذلك - في جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): كم كنت أود لو أن كلمتي هذه حول قضية فلسطين التي نناقشها اليوم ضمن جدول أعمال الجمعية العامة في دورته الحالية الرابعة والخمسين، متسمة بروح التفاؤل، وذلك عقب خروج عملية السلام من فترة الركود الذي أوقعتها فيه سياسة الحكومة الإسرائيلية السابقة، وعقب إنجاز الاتفاقات الموقّعة الأخيرة مع السلطة الفلسطينية في شرم الشيخ. ولكن للأسف فإن تعامل الحكومة الحالية مع مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا يبعث على التفاؤل، بل ينذر بعرقلة عملية السلام وربما الحيلولة دون وصولها إلى الحل النهائي لنزاع استمر أكثر من نصف قرن.

وتكفي الإشارة هنا إلى أنه فيما بين شهر تموز/يوليه وشهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، أي في فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور، شرعت الحكومة الإسرئيلية في إضافة ٢٦٠٠ وحدة استيطانية جديدة. وإذا قورن هذا الرقم بعدد الوحدات الاستيطانية الجديدة التي رخصت بها الحكومة السابقة في عام كامل وهو ٣٠٠٠ وحدة، يتبيّن لنا بوضوح أن السياسة الحالية لإسرائيل بالنسبة للمستوطنات لا تتفق وتوجهاتها المعلن عنها بالنسبة لعملية السلام، والرغبة التي تبديها في الوصول إلى سلام حقيقي بينها وبين الفلسطينيين وسائر جاراتها العربيات.

وكما كانت الحكومة السابقة قد بدأت في إقامة مستوطنة في جبل أبو غنيم بجوار القدس العربية بعد ثلاثة أسابيع فقط من توقيع الاتفاق المؤقت في مدينة الخليل، فإن الحكومة الحالية شرعت في إقامة الوحدات الاستيطانية الجديدة بعد ثلاثة أسابيع من توقيع الاتفاق المؤقت الأخير في شرم الشيخ. وقد كان الشروع في البناء في جبل أبو غنيم سببا في انتقاد المجتمع الدولي للحكومة الإسرائيلية وفي توقيع عملية السلام لمدة ثمانية عشر شهرا. فهل يعيد التاريخ نفسه؟ نرجو أن لا يكون الأمر كذلك.

إن ما يدعيه الجانب الإسرائيلي لتبرير إقامة تلك الوحدات الاستيطانية في أراض من المفروض أن تعود إلى إصحابها الأصليين في مرحلة الحل النهائي، هو أن الوحدات الاستيطانية التي تم إنشاؤها يستلزمها النمو الطبيعي للمستوطنات الموجودة فعلا. وهذه مقولة لا أساس لها من الصحة. فالمعروف لدى الخبراء أن أمكنة الإسكان لا تزيد نسبة نموها الطبيعي عن ٢ في المائة،

وبالتأكيد أن إحدى المستوطنات الجاري توسيعها حسب البرنامج الحالي سوف تضاف إليها ١ ١٠٠ وحدة، بينما لا يزيد حجمها عن ٢ ٠٠٠ وحدة، أي أن الزيادة التي قال إن النمو الطبيعي يتطلبها هي في هذه الحالة ٥٥ في المائة.

ولا نجد غرابة في أن يكون رد الفعل الفلسطيني على هذا التوسع الجديد في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي سلبيا للغاية. فقد أدان الرئيس ياسر عرفات هذا التوسع واصفا إياه بأنه هدم لعملية السلام، ووجّه احتجاجا إلى الحكومة الإسرائيلية وخاطب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ممثلة في أمينها العام، واصفا ذلك التصرف من قبل اسرائيل بأنه استيلاء على أراض فلسطينية وسلب لحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تتخذ موقفا واضحا تعلن فيه إلغاء كل القرارات الاستيطانية وخصوصا التي صدرت عن وزارة الإسكان.

وإن استمرار النشاط الاستيطاني في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي لدعم وإنجاح مباحثات السلام في الشرق الأوسط أمر غير مقبول، ولا يتفق مع المنطق ولا مع العدالة، ولا يعكس الرغبة في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة، ويتعارض مع الالتزامات الدولية لإسرائيل.

لقد سبق للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين أن اعترفت بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨، وأكدت الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (القرار ١٧٧/٤٣).

وفي دورتها الأخيرة شددت الجمعية العامة على ضرورة الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يشكلان أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، ونوهت بضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير (القرار رقم ٤٤/٥٣).

لقد كان لقيام دولة اسرائيل ثم احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية أسوأ الأثر على الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية المستمرة في خنق الشعب الفلسطيني، والتضييق على تنقلات السلع والأفراد، وإغلاق المناطق بأية حجة كانت، حتى هبط الناتج القومي الفلسطيني بشكل ملحوظ، وزادت نسبة البطالة بين الفلسطينيين زيادة كبيرة، وأصبح مجموع الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني تقدر ببلايين الدولارات. وهذا كله يتطلب من المجتمع الدولي أن يدعم تطوير وإصلاح الاقتصاد الفلسطيني، لكي ينهض من كبوته ويستأنف مسيرته إلى الأمام، ليتمكن شعب فلسطين من أن يتمتع بالرخاء وأن يحيا في عزة وكرامة على ترابه الوطني.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفدي أن يشارك في المناقشة الجارية بشأن القضية الفلسطينية في هذه الجلسة من جلسات الجمعية اليوم، والتي توافق الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويعتقد وفدي أن من المهم للمجتمع الدولي أن يذكر نفسه في هذا اليوم بالقضية الفلسطينية التي لم تُحل بعد، وبمسؤوليته عن دعم عملية السلام.

ويرحّب وفدي بمذكرة شرم الشيخ التي تم التوقيع عليها مؤخرا بين فلسطين وإسرائيل، ويأمل أملا قويا في أن تمهّد الطريق نحو التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية الإسرائيلية، وأبعد من ذلك، إلى تسوية المشكلة العربية الإسرائيلية برمتها. ويسرنا أن مكّن التوقيع على هذه المذكرة من استئناف عملية السلام التي تسبب في إيقافها رئيس وزراء إسرائيل السابق، السيد نيتانيهو، منذ أيلول/سبتمبر الماضي. ويحدونا الأمل في أن يعطي تغيير الموقف من قبل السيد باراك، رئيس الوزراء الجديد، الذي أظهر رغبة في مواصلة محادثات السلام على أساس صيغة الأرض مقابل السلام، زخما جديدا لعملية السلام. وقد برهن الفلسطينيون على التزامهم بعملية السلام وهم لا يتوقعون شيئا أقل من التزام مماثل من الإسرائيليين. والواقع أن المجتمع الدولي يتوقع، في المرة المقبلة، أن تكون كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها رسميا بين الجانبين قد نفذت دون أدنى تأخير.

ولذا فإننا نلاحظ بفزع أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة أصدرت عطاءات لتشييد ٢ ٦٠٠ وحدة سكنية من المستوطنات في الأراضي المحتلة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من قيامها، مقارنة بمتوسط سنوي قدره ٣٠٠٠ في ظل حكومة نيتانيهو. وغني عن البيان أن هذا

لا يسهم في بناء نوع من الثقة وسط الفلسطينيين وهو أمر أساسي للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، بل يسهم فقط في زيادة الإحساس بالقنوط لدى الشعب الفلسطيني، الذي يتذكر تماما تاريخ الوعود المنكوث بها والتعهدات التي لم يتم الوفاء بها المنصوص عليها في اتفاقي أوسلو وواي ريفر. ومن الواضح أنه بالنظر إلى سجل الحكومات الإسرائيلية السابقة دون المثالي في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع الفلسطينيين، فإن المسؤولية تقع على حكومة رئيس الوزراء إيهود باراك عن ضمان الوفاء بالاتفاق المبرم في شرم الشيخ دون المزيد من المراوغات أو المواربات.

ويدعو وفدي اسرائيل إلى مباشرة مفاوضاتها الجارية مع الجانب الفلسطيني بحسن النية التي تمليها الحاجة إلى تسوية القضية الآن وإلى الأبد لصالح جميع الأطراف المعنية. وينبغي بذل قصارى الجهود لتحقيق أهداف السلام والأمن والتعاون، التي يرتجيها الجميع في المنطقة. ونحن ندعو كافة الأطراف إلى القيام بتنفيذ جميع التزاماتها المقررة بموجب الاتفاقيات القائمة، وإلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تهدد نجاح المفاوضات. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يشجّع الأطراف المعنية على إبقاء مفاوضاتها في هذه المرحلة الحاسمة في مسارها لضمان الحل النهائي للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية في حدود الإطار الزمني المتوقع.

ولدى الأمم الآن أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق دور هام تؤديه لضمان إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير المصير. ولا بد أن يستمر إشراك الأمم المتحدة في عملية السلام سواء كحارس للشرعية الدولية أو في تعبئة المساعدة الدولية وتوفيرها لأغراض التنمية. ولا بد من مواصلة دعم أعمال وكالات الأمم المتحدة ولجانها المكرسة بصورة خاصة للمسائل الفلسطينية، وهي وكالات ولجان من قبيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة.

وينبغي الاستمرار في دعم الأراضي المحتلة. ولا بد من تزويد الأونروا، التي ترعى نحو ٣,٦ مليون لاجئ فلسطيني، بالتمويل الكافي للقيام بأعمالها، بينما ينبغي السماح للجنتين بمواصلة ولايتيهما المتمثلتين في دعم الشعب الفلسطيني في مسعاه لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي إبراز محنة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة أمام العالم الخارجي. وقد كان وفدي أحد المشاركين على الدوام في تقديم مشاريع القرارات الأربعة المتصلة بهذه المسائل التي يجري النظر فيها في إطار هذا البند، ويسره أن يفعل ذلك مرة أخرى في هذه السنة.

ويعتقد وفدي أنه لكي يترسخ السلام ويزدهر، لا بد أن يقترن بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبتحسين الأحوال الاجتماعية والمعيشية للشعب. ونحن نهيب بمجتمع المانحين الدوليين أن يستمر في تقديم الدعم لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ولضمان استمرار قابلية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني في النماء والاستدامة.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد مجددا التزام ماليزيا القوي المستمر إزاء الشعب الفلسطيني وقيادته وتأييده لهما تأييدا ثابتا. وستواصل ماليزيا مناصرة الفلسطينيين في كفاحهم العادل المشروع من أجل تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في وطنهم في المستقبل القريب. ونحن على ثقة من أن الشعب الفلسطيني سينتصر في ظل قيادة الرئيس ياسر عرفات القادرة الحكيمة، في مساعيه التي لا تعرف الوهن لتحقيق ذلك الهدف. ولا بد من مؤازرة المجتمع الدولي الحازمة للقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المسعى السلمي الذي لا يكل من أجل السلام والحرية والاستقلال. ونحن نتطلع في الألفية الجديدة إلى اليوم الذي يستطيع فيه الشعب الفلسطيني واللاجئون الفلسطينيون في منطقة الشرق الأوسط التمتع بسلام عادل وشامل ودائم.

ويأمل وفدي مخلصا أن يكلل المسعى الطويل للشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته وذلك تحقيقا لأمانيه، وتتطلع ماليزيا إلى الترحيب بدولة فلسطين في صفوف المجتمع الدولي في المستقبل القريب.

السيد نجاد حسنين (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود اليوم بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أكرر مرة أخرى

الإعراب عن تأييد جمهورية إيران الإسلامية، شعبا وحكومة، للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وفي خلال السنوات الخمسين الماضية، شهد المجتمع الدولي اقتلاع الشعب الفلسطيني من ديـاره وتشتيته في المنافي وتجريده من حقوقه. وما برحت المحاولة تبذل لنفي وجوده كليا. وما زالت قضية فلسطين تمثل القضية الأقدم في عالمنا المعاصر، ولا نزال نشهد استمرار ممارسات اسرائيلية مثل بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وتدمير ديار الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصادرتها، وتدنيس الأماكن المقدسة، واحتجاز الناس دون مبرر وتعذيب المحتجزين. كما جرت إدامة حالة اللجوء التي يعيشها ملايين الفلسطينيين في أرض الشتات وفي مخيمات اللاجئين في ظل ظروف محفوفة بالأخطار.

وتمثل الأحوال السائدة في الأراضي المحتلة انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة. وقد أكد مجلس الأمن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، في خمسة وعشرين قرارا. وكثير من تلك القرارات يهيب باسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل لأحكام الاتفاقية وأن تقبل بانطباقها من الناحية القانونية. ومرة أخرى، أكدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة من أصوات الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية العاشرة في التاسع من شباط/فبراير ١٩٩٩، في المؤتمر الأخير للدول الأطراف السامية المنضمة إلى اتفاقية جنيف الرابعة المعقود في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وكررت الإعراب عن الحاجة إلى احترام أحكامها احتراما تاما. ومما يؤسف له أن جهود المجتمع الدولي المبذولة لإرغام نظام الحكم الإسرائيلي على مراعاة القوانين الإنسانية في الأراضي المحتلة لم تسفر عن أية نتائج.

ولم يغيِّر السخط الدولي على إسرائيل أو إدانتها نمط هذا المسلك اللاإنساني إزاء الفلسطينيين، ولم يغيِّر أيضا سياساتها غير القانونية التي تنتهجها في الأراضي المحتلة. ولقد داس نظام الحكم الإسرائيلي، دون أن يعاقب، أبسط حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، الأمر الذي نتج عنه دفع ملايين الناس إلى الشتات. وللسبب نفسه، يستمر تنفيذ سياسة التوسُّع في المستوطنات اليهودية وتستمر عملية تهويد القدس الشريف، الذي يتسم بأهميته الفائقة لدى العالم الإسلامي بأسره، وذلك كله بصرف النظر عن أن هذه السياسة وتلك العملية تفتقران إلى الشرعية وتشكلان انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي. وفضلا عن ذلك، يستمر فرض الكثير من التدابير القمعية مثل الاحتجاز والترحيل ونسف المنازل وغير ذلك من أشكال العقاب الجماعي الموجَّه ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وقد اجتذب استمرار التدابير القمعية اهتمام المجتمع الدولي، الذي أدانها.

ينبغي إجبار نظام الحكم الإسرائيلي على الاذعان لطلب المجتمع الدولي لإنهاء وضع الممارسة الشائنة المتمثلة في العقوبة الجماعية.

لقد حاول النظام الإسرائيلي دائما أن يحيد الأمم المتحدة وأن يحد بدرجة كبيرة من مشاركتها في قضية فلسطين. وفي الواقع، يرمي الهدف الحقيقي الى عدم ربط القضية الفلسطينية بالقانون الدولي وبالشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. بيد أنه تقع على الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة التي تمثل معظم بلدان المجتمع الدولي، مسؤولية دائمة لمعالجة القضية الفلسطينية، بهدف تحقيق السلام والعدالة في منطقة عُرفت باستمرار الأزمات، وغمرتها دوامة من التوترات المستمرة والمواجهات الهدامة منذ أكثر من نصف قرن.

ولا شك في أن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وعدم الأمن في المنطقة، ومن ثم فإنها توجد مناخا من الخوف والقلق بين شعوب المنطقة فضلا عن المجتمع الدولي بأسره. ولا تزال آثار الجروح والظلم ظاهرة في الحالة الراهنة في الشرق الأوسط من جراء السياسة الاسرائيلية التوسعية. واستمرار احتلال فلسطين، وجنوبي لبنان والجولان السوري، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ويمثل سياسة إسرائيلية ممعنة في السيطرة والعدوان.

ومن شأن فشل الجهود الدبلوماسية الحالية المعروفة بعملية السلام في الشرق الأوسط في أن تحيط علما بالأسباب الرئيسية للأزمة - وبالتحديد، الاحتلال المنظم للأراضي الفلسطينية وطرد مجموعات سكانية

غفيرة بالقوة من مساكنها أن يحول دون استعادة حقوق الشعب الفلسطيني المقهور غير القابلة للتصرف فحسب، بل إنه يؤدي أيضا إلى زيادة إهمال حقوقه. ويهيئ لإسرائيل أيضا فرصة أخرى لتواصل، دون اكتراث، سياساتها المتمثلة في الاحتلال والقمع والغزو ضد الفلسطينيين وضد دول أخرى في المنطقة. ونعتقد بأنه لا بد من معالجة الأسباب الرئيسية لقضية فلسطين إذا أردنا أن نتوصل إلى حل عادل للمشاكل في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، نعتقد بأن إيجاد حل شامل وعادل لقضية فلسطين يكمن في استعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين والمشردين الفلسطينيين إلى وطنهم، وممارستهم الكاملة والحرة لحقهم في تقرير المصير وتحرير جميع أراضيهم المحتلة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في عام ١٩٦١ في بلغراد، أعلن أول مؤتمر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز عن تأييده لاستعادة جميع حقوق الشعب العربي في فلسطين بالكامل بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وبعد أربعة عقود تقريبا، لا يزال هذا الالتزام ساريا. إن تضامن الحركة القائم منذ فترة طويلة والتقليدي من أجل التوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين هو تضامن ثابت ولا يتغير.

وفي مؤتمر القمة الثاني عشر لبلدان حركة عدم الانحياز المعقود في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أكد من جديد رؤساء الدول والحكومات تأييدهم لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه وفي إقامة دولته المستقلة، والقدس عاصمتها؛ وانسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وفضلا عن ذلك، أكدت الحركة من جديد موقفها بشأن القدس الشرقية المحتلة، والمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وكرر وزراء دول حركة عدم الانحياز هذه المواقف في نيويورك في أيلول/سبتمبر من هذه السنة.

وتؤيد جنوب أفريقيا كفاح الشعب الفلسطيني. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن حصوله على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال هو مسألة حيوية لتحقيق سلام مستدام وشامل في الشرق الأوسط. وجنوب أفريقيا، التي اعترفت بدولة فلسطين، وأنشأت علاقات دبلوماسية كاملة معها، عضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ عام ١٩٩٧. ولقد صرحنا للجنة بما يلي:

> "إن كفاح شعبنا وتضحياته ضد نظام الفصل العنصري لا يمكن لها إلا أن تلهمنا دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير ومن أجل إنشاء دولة مستقلة".

وتواصل اللجنة، تحت رئاسة السفير إبراكا من السنغال، الذي يديرها باقتدار بوصفها، جهازا أنشأته الجمعية العامة لعلاج قضية فلسطين، قيامها بدور هام في هذه الفترة الانتقالية.

وتعمل اللجنة، بالتعاون مع شُعبة الحقوق الفلسطينية وإدارة شؤون الإعلام، على زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين. وعند هذا المنعطف التاريخي للشعب الفلسطيني، لا يمكن تقويض الدعم المستمر الذي تقدمه له الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها.

ونرحب بتقرير اللجنة المتضمن في الوثيقة A/54/35 التي قُدمت إلى الجمعية العامة. ومن بين الوظائف الهامة التي تضطلع بها اللجنة توفير محفل للمناقشات التي تجريها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ولقد تهيأت الفرصة لجنوب أفريقيا للمشاركة بصفتها رئيسا لبلدان حركة عدم الانحياز في المؤتمر الدولي الهام الذي عقد تحت رعاية اللجنة هذا العام. وفي وينددهوك، بناميبيا، جرى التأكيد على دور الأعضاء الأفريقيين في حركة عدم الانحياز في الكفاح ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وأكدنا على أهمية الدور الذي تقوم به الدول الأعضاء الأفريقية في تعزيز تقرير المصير والرغبة من أجل إيجاد عالم يقوم على التسامح والتعايش السلمي.

وأعرب الاجتماع الذي عقد في القاهرة، بمصر عن القلق إزاء أنشطة الاستيطان غير الشرعية التي تضطلع بها إسرائيل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام

١٩٤٩. وفضلا عن ذلك، صدر نداء من أجل بذل كافة الجهود لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي الذي وضع من أجل حماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب. ويتعين على الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تبذل قصارى جهدها لاحترام تلك الاتفاقية وضمان احترامها.

ومن المشجع أن لاحظنا في وقت مبكر من هذا الشهر إجماع المجتمع الدولي على تأييد قرار الجمعية العامة المعنون "بيت لحم ٢٠٠٠" وترى جنوب أفريقيا أن إنشاء هيكل اقتصادي قوي ومكتف ذاتيا ومستدام لبيت لحم، بفلسطين، من شأنه أن يوفر أساسا سليما للاستقرار الاجتماعي والسياسي - وهو شرط لا بد منه من أجل إحلال السلام.

وتعرب جنوب أفريقيا عن اعتقادها الراسخ بأن المفاوضات السلمية هي الوسيلة الوحيدة لضمان تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في المنطقة. ونرحب بتوقيع مذكرة شرم الشيخ في أيلول/سبتمبر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ونأمل بإخلاص في أن تستمر بقوة متجددة الجهود المبذولة حاليا في عملية السلام من أجل تحقيق تسوية نهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد احتفلت الأمم المتحدة صباح هذا اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأصدر الرئيس ثابومبيكي رئيس جنوب أفريقيا، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز، بيانا قويا عن استمرار دعم الحركة لعملية السلام. ودعا الرئيس مبيكي المجتمع الدولي إلى أن:

> "يبقي على التزامه ودعمه لإقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ولإعمال الحقوق المشروعة لكل الفلسطينيين".

واعتمادنا للقرارات المطروحة علينا اليوم يوجه رسالة واضحة مفادها بأن قضية فلسطين ستبقى مسؤولية دائمة على عاتق الأمم المتحدة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): ظلت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية تتطور منذ اتفاقات أوسلو في أحد أكثر المجالات تبشيرا بالخير.

وهذه العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي عكرها لفترة طويلة صراع الشرق الأوسط بحروبه وأعمال عنفه المأساوية المتلاحقة، أصبحت الآن خالية من أعباء الماضي المدمرة بشدة. وهي تبدي اليوم الملامح الأساسية للسلام بين شعبينا.

ونقطة التحول الرئيسية التي تمثلها اتفاقات ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والتي صدقتها الصورة المدهشة للتصافح التاريخي بين اسحق رابين وياسر عرفات في واشنطن، دلت من وجهة النظر الإسرائيلية الفلسطينية على التأييد لبداية جديدة. وهذه لا تقل عن كونها تحولا من الموقف الجامد المتمثل في التنافر والتناكر إلى منطق للسلام يصبح يصبح معه ظهور الطرف الآخر وتقبله أمرا أساسيا. وهذا يسمى بلغة الدبلوماسية الاعتراف المتبادل وهو ما اتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون في أوسلو.

ولا شك أن الاعتراف المتبادل هو النقطة السامية والمحور الأساسي لإقرار السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ففي إطاره تنهار جدران الرفض وتتحول إلى ساحة للقبول والحوار والنهوض الذاتي للشعبين. والاعتراف المتبادل، مع توسعه الدائم، أداة هائلة لتعميق جذور عملية السلام ومنع عكس مسارها. وبما أنها من القوى الدافعة التي لا جدال فيها فهي قادرة على تجاوز الظروف الايديولوجية والتغيرات السياسية وتناقضات العنف المتواترة المصاحبة للتحول من نظام قديم إلى نظام جديد.

وبذا نكون قد شهدنا في إسرائيل، منذ توقيع اتفاقات أوسلو تغيرا في السياسة والايديولوجيا في ضوء الخيارات الديمقراطية التي اتخذت - والتي لو لم تقم على أساس هذه الاتفاقات - أي الاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين - لتعرضت للخطر. وأكثر من هذا، فإنه حتى الحكومة السابقة، أي حكومة نتنياهو التي نهضت من المعارضة لتتحلى بروح ونص أوسلو، كان عليها في أدائها لمهامها أن تخضع لقوة التقارب العاتية التي أحدثها الاعتراف المتبادل. ويجسد التوقيع على اتفاقات الخليل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ومذكرة واي ريفر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ما يتضمنه الاعتراف المتبادل من قوة الدفع والنطاق الواسع للتكامل والتحول الاجتماعي السياسي.

وتشكل الحكومة الحالية التي يرأسها إيهود باراك، والتي سرعان ما أعربت عن أعمالها وسياساتها

من خلال مذكرة شرم الشيخ، الأغلبية، في النطاق التعددي لمكوناتها السياسية، اكتسبت من خلال تنامي قيم الاعتراف المتبادل.

ولقد بذلت جهدي في بياني الافتتاحي أمام الأمم المتحدة للاحتفال بالأساس الفلسفي الرائع لعملية السلام. وفعلت ذلك منعا للتكرار، وفي الواقع إلى درجة العاصفة الجامحة لفكرة الاعتراف المتبادل، لأننا نمس بذلك شغاف قلوب الأحياء وجرثومة المصالحة الحقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولا يمكن التنحي عن السلام بين الشعبين بناء على لغة سياسية صارمة تستبعد الآخرين جميعهم. وفي فورة السلام هذه نحتاج إلى رياح المصالحة الواسعة النطاق لغرس بذرة في الحقول، الغائرة فيها ذكريات الجروح، ويجب الإسراع بنمو حقول تقاربنا.

ويجب علينا، فلسطينيين وإسرائيليين أن نهتم بتطورنا من الاعتراف المتبادل إلى المعرفة والقبول المتبادلين إحياء لتطلعاتنا المشتركة واحتراما لما بيننا من اختلافات.

وإذا كانت للاعتراف الرسمي قيمة أساسية لمستقبلنا فما ذلك إلا لأنه يشمل وينشئ سلاما ديناميا، حيويا للارتقاء فوق ضغوط الأحداث اليومية المتأثرة بماض كان في الغالب مظلما.

والأسرع من ذلك، أن دينامية وحوار السلام في هذا المحفل المهيب للأمم المتحدة يجب أن يمكننا، فلسطينيين وإسرائيليين، من أن نحرر أنفسنا من العوائق المذهبية المتعلقة بالحفاظ على طقوس هوجاء: طقوس التشهير الدوري بإسرائيل عن طريق استمرار وجود قرارات بالية ترفض أن تختفي، والتشهير عن طريق استهزاء الأمم المتحدة على أساس سلوك الأغلبية التي "تتبع القائد"، والذي نادرا ما يتغير.

وفي هذه الأيام توجه في منطقتنا بالذات اتهامات غير مسؤولة معادية لإسرائيل في موجة من الغموض المتعمد الذي يعود إلى عصر آخر، مشكلة في قالب إشاعات وأساطير من العصور الوسطى تنسب إلى إسرائيل مثل التسميم العمدي لأبناء الفلسطينيين من الرضع وأمهاتهم.

وأمام هذا التشويه والنوبة التي لا تصدق من الاتهامات، أو ممارسة وضع حصار دبلوماسي أبدي على إسرائيل تصبح دينامية السلام وحوار السلام كلاهما من الأمور الملحة والأساسية.

ومنذ عام ١٩٩٣ تجمع المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين معا. ويرى الفلسطينيون أن إيجاد الاتفاقات والتنازلات وتتابع الانجازات السياسية هي الأمور غير المسبوقة. كما أن المفاوضات المباشرة تجلب التقارب الإسرائيلي الفلسطيني، شعبا لشعب، في سلسلة كبيرة من الأنشطة المشتركة بين المجتمعات التي تشكل نسيج مصالحتنا ومستقبلنا.

وأي اعتداء منهجي أو متعمد على طبيعة المفاوضات المباشرة في جوهرها أو شكلها، يقلل من روح الانفتاح ومن إقامة الحوار، ويعزز ممارسة دبلوماسية التشدد غير المدروس ضد إسرائيل تحت شعار أسرة الأمم.

وحكومة إيهود باراك، المصممة في رؤيتها واستراتيجيتها للسلام عازمة على إنهاء الصراع الذي دام دهرا وعلى التوصل إلى عهد التعايش مع تقاسم التنمية والازدهار. وفي بداية مفاوضات الوضع النهائي، التي ستحدد مصائرنا بما في ذلك مصير الكيان الفلسطيني، على نحو ما سينبثق عن هذه المفاوضات، تصبح الحتمية الطاغية واضحية وهي: الالتزام الأخلاقي والسياسي الذي يربط بين الشركاء في السلام ويلزمهم بإقامة الحوار واتخاذ الإجراءات وتحمل المسؤولية عنها بنظرة إلى الأجيال القادمة، نظرة خالية بقدر الإمكان من عذاب ومآسي الأمس، وتغذيها إلى أبعد حد ممكن صور النجاح الذي يحرز اليوم والانتصارات التي تتحقق في الغد.

السيد أحمد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): اليوم، هو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني.

في مثل هذا اليوم من ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د-٢) الذي غيَّر وجه التاريخ في منطقة الشرق الأوسط وقسَّم فلسطين تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وأنشأ نظاما مستقلا لمدينة القدس.

اليوم، نتذكر مع العالم أن الشعب الفلسطيني، وبالرغم مما تلا هذا القرار من عشرات القرارات الأخرى

الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، لا يزال محروما من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

إن نظر الجمعية العامة في بند قضية فلسطين في هذا اليوم من كل عام يذكرنا جميعا بالمسؤولية التاريخية للأمم المتحدة إزاء هذه القضية، وهي المسؤولية التي لن تنتهي إلا بالتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية من كافة جوانبها.

يدرك المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن القضية الفلسطينية تمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، وأنه بدون التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لهذه القضية فإن منطقة الشرق الأوسط - على أهميتها الاستراتيجية للعالم أجمع - ستظل منطقة يسودها عدم الاستقرار والتوتر. ومن المهم أن يكون لدى الجانب الإسرائيلي أيضا هذا الإدراك، حتى لا يقع أحد تحت انطباع واهم بأن تأجيل تسوية بعض جوانب القضية الفلسطينية يمكن أن يوفر مناخا ملائما لسلام طويل الأمد، أو أن حلولا مؤقتة أو مرحلية واتفاقات جزئية يمكن أن تقوم مقام التسوية الشاملة للقضية بكافة جوانبها.

بعد عقود طويلة من الصراع، اختار الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي السلام طريقا لتسوية النزاع والتوصل إلى حل للقضية، فكانت عملية السلام التي بدأت في مدريد ١٩٩١، والاتفاقات التي تم التوصل إليها بعد ذلك بدءا بإعلان المبادئ ١٩٩٣ وانتهاء بالمذكرة التنفيذية التي تم التوقيع عليها في شرم الشيخ في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي إطار الحرص الذي تبديه مصر دائما على تشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى كل ما من شأنه تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني، أبدت مصر ترحيبها في حينه بما تم استكمال تنفيذه من الاستحقاقات بموجب اتفاق "واي ريفر" سواء فيما يتعلق بإطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين أو بافتتاح الممر الآمن الجنوبي بين قطاع غزة والضفة الغربية. كما نأمل أن يتم قريبا تنفيذ باقي استحقاقات المرحلة الانتقالية وفي مقدمتها إتمام المرحلة الثانية وتنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وإطلاق سراح باقي المعتقلين الفلسطينيين وفتح الممر الآمن الشمالي وافتتاح الميناء البحري في غزة مع استكمال كافة منشآته، وذلك من منطلق أن استكمال تنفيذ هذه الاستحقاقات المتبقية يشكل الأرضية المناسبة لعقد مفاوضات المرحلة النهائية في أجواء من الاستقرار واستعادة الثقة.

لا شك أن المتابع لعملية السلام بصفة عامة، وللمجريات على الأرض الفلسطينية المحتلة على وجه الخصوص يشعر بالقلق والانزعاج من مسار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. فالحقيقة أنه مع الأسف، بل والإزعاج، أن نجد أن الحكومة الإسرائيلية التي تسلمت مهامها في شهر تموز/يوليه الماضي، لم تتبع نهجا واضحا قاطعا في وقف النشاط الاستيطاني، على الأقل إثباتا لحسن النوايا في التفاوض مع الجانب الفلسطيني. بل على العكس، نجد دعما وتأييدا، بالقول وبالفعل، لموقف المستوطنين. غير القانوني وغير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مخالفة لكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وللالتزامات المفروضة عليها، أي إسرائيل، بوصفها قوة احتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على قوة الاحتلال - ضمن أمور أخرى - نقل مواطنيها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

وللأسف فإن هذا الدعم لا يمكن رؤيته إلا في إطار اعتباره محاولة لتكريس الأمر الواقع بما يُفرغ المفاوضات من مضمونها ويجعلها بلا معنى. وفي أفضل الأحوال، لا يمكن تفسير مثل هذا الدعم والتأييد إلا باعتباره سعيا مكشوفا لزيادة أوراق تفاوضية في حوزة الجانب الإسرائيلي ليستخدمها في المفاوضات المقبلة على الوضع النهائي.

وفي كل الحالات، فإن مصر تعتبر أن استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة له أثر تدميري على عملية السلام ككل؛ وسيكون ضربا من المستحيل الحديث في ظله عن إقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط.

إن القدس الشرقية هي أرض محتلة. هذا هو الواقع الثابت في الشرعية الدولية والذي تنطق به كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبصفة خاصة قرارا مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرارات الجمعية العامة، وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

ومصر ترصد بقلق عميق كافة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضعية مدينة القدس،

وبصفة خاصة تلك الإجراءات التي ترعى وتدعم التوسع الاستيطاني داخل القدس الشرقية وما حولها في إطار سعي محموم لتكريس ضمها غير القانوني إلى اسرائيل. ومع إدراكنا بأن مستقبل المدينة ككل هو أحد الموضوعات التي ستشملها المفاوضات حول الوضع النهائي، فإن مصر لن تسأم من التأكيد على الحق الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي أقدم قضية معاصرة للاجئين في العالم، هي أيضا إحدى القضايا المطروحة للتفاوض في المرحلة النهائية. ولأول مرة منذ خمسين عاما نجد أن هذه القضية، التي تقف ثقيلة على الضمير الدولي منذ عام ١٩٤٨، يمكن أن تعرف طريقها إلى التسوية. والتسوية التي أعنيها هنا هي تلك المبنية على العدل بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) والقرارات التالية له، والتي تنص جميعا على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وحق كل منهم في التعويض إذا اختار عدم العودة. ومصر تحذر من عواقب تجاهل قرارات الشرعية الدولية في هذا الموضوع الهام.

إن مصر تسعى بكل الجدية في سبيل تحقيق التسوية العادلة الدائمة والشاملة للقضية الفلسطينية. فهذه التسوية هي مفتاح تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبدونها ستظل المنطقة على شفا عدم الاستقرار والتوتر.

ونأمل أن تبرهن إسرائيل ليس فقط على جدية مماثلة في السعي إلى تحقيق السلام في المنطقة، وإنما أيضا على القدرة على التفاوض من دون مراوغة، ومن خلال تعزيز الثقة مع الطرف الفلسطيني انطلاقا من مفهوم التكافؤ وليس فرض الأمر الواقع أو الاحتلال العسكري للأرض، وأخيرا على اتخاذ قرارات تصب في خانة تحقيق السلام العادل وتعيد للشعب الفلسطيني كافة حقوقه الطبيعية بعد معاناة نتطلع جميعا لأن تصل إلى نهايتها في القريب.

إن مصر لديها اقتناع أصيل بأن عام ٢٠٠٠ سيشهد، قبل دخول العالم إلى الألفية الثالثة، إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي طالما ضحى من أجلها أبناء الشعب الفلسطيني. دولة فلسطينية فاعلة محبة للسلام تحتفظ بعلاقات حسن جوار وتعاون مع كافة جيرانها وتشكل إضافة إيجابية كبيرة طال انتظارها في المنطقة؛ وتساهم، أي الدولة الفلسطينية، بنضج وتضطلع بدور هام في صياغة مستقبل جديد للمنطقة. مستقبل يقوم على التعاون من أجل التنمية والتقدم؛ مستقبل يمكن هذا الإقليم - مهد الديانات السماوية الثلاث - من أن يلعب دوره بفعالية على المسرح الدولي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

السيد مسدوة (الجزائر) (تكلم بالعربية): أحيت الأمم المتحدة هذا الصباح ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفسطيني في جو تميز باتفاق جميع المتكلمين، سواء من ممثلي المنظمة أو من ممثلي المجموعات السياسية الرئيسأية، على ضرورة استمرار اهتمام المجتمع الدولي بهذه المسألة وحلها حلا عادلا ونهائيا وشاملا.

فبعد مضي أكثر من نصف قرن على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها رقم ١٨١ (د - ٢)، الذي نص صراحة على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه الوطنية، مثله مثل سائر شعوب العالم أجمعين، لا يزال هذا الشعب المظلوم يعيش تحت رحمة الاحتلال والقهر والإذلال، في الوقت الذي شهد فيه العالم كله تطورا سياسيا هاما أسفر عن شوط كبير في تصفية الاستعمار وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير.

إن الوضع في الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي فلسطين بصفة خاصة، لا يزال يثير الكثير من القلق نتيجة تباطؤ خطوات عملية السلام في المنطقة.

فبعد السنوات العجاف التي شهدتها عملية السلام إبان تولي حكومة اليمين فتتتي إسرائيل مقاليد الحكم، والتي أسفرت عن تجميد فعلي للعملية وإجهاض كل المحاولات المبذولة من أجل دفعتتها قدما، كان من المنطقي أن يبرز بعض الأمل بعد تولي حكومة العمل في إسرائيل إدارة هذا الموضوع. وقد بدأت الأمور بالفعل تتحرك، ولو ببطء وبصعوبة. وما ينتظر الآن من الحكومة الإسرائيلية هو أن تحترم الاتفاقات المبرمة وتعهداتها مع الجانب الفلسطيني نصا وروحا، بما فيها مذكرة واي ريفر.

إن الجزائر تجدد دعمها المطلق واللامشروط لنضال الشعب الفلسطيني الباسل من أجل استرداد

حقوقه المغتصبة، وعلى رأسها حقه في العيش بسلام وطمأنينة على ربوع أرضه، وتحت راية دولته المستقلة.

كما أن الجزائر لا تزال تدعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، إيمانا منها أن ذلك هو السبيل الأمثل لحل هذه المعضلة العويصة، التي تسببت لحد الآن في الكثير من المآسي والحروب والدمار، وتنفيذا لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ومن أجل العمل على إنهاء الاحتلال بجميع أشكاله وألوانه، طبقا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. إن الجزائر تؤمن بأن الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط، وجوهرها الأساسي المتمثل في قضية فلسطين، يكمن في إقرار حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والمشروعة، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد أعلن فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، في أكثر من مناسبة، أن الجزائر تساند حقا كل توجه صادق يهدف إلى حل مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين بشكل نهائي وعادل وشامل، وأنها تضع ثقلها في أية معادلة تهدف بكل صدق إلى الوصول إلى هذا الهدف المنشود.

وبالمقابل، فإن الجزائر غير مستعدة لأن تبارك أي مسعى غير جدي يهدف في النهاية إلى إيجاد ذريعة للمزيد من التقاعس والتلاعب والتنصل من الالتزام بتحقيق هذا المقصد.

إن قضية الشعب الفلسطيني العادلة تحظى بدعم كامل ومطلق من قبل شعوب القارة الأفريقية جمعاء.

فلقد كانت القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بالجزائر في تموز/يوليه الماضي فرصة عظيمة جدد خلالها القادة الأفارقة دعمهم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني البطولي من أجل استعادة حقوقه الوطنية الثابتة. وقد خص خلالها فخامة الرئيس ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، باستقبال أخوي حار من قبل جميع رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا القمة. إن هذا الموقف إن دل على شيء، فإنما يدل على التأييد من قبل القادة الأفارقة. وهو ليس غريبا منا وليس غريبا على القارة الأفريقية، بل إنه ينسجم في سياق الدعم الأفريقي المبدئي والثابت لكل الشعوب المكافحة من أجل حقوقها الوطنية المشروعة، استلهاما من تجربتها الطويلة في نضالها المستميت ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية والتمييز العنصري.

ولقد أكد القادة الأفارقة من جديد حق الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة إلى وطنه واستعادة ممتلكاته، وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، تكون القدس الشريف الشرقية عاصمة لها، طبقا لمبادئ وقرارات الشرعية الدولية.

إن احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ينطوي على دلالة كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. فهو يثبت مرة أخرى التزام المجتمع الدولي وإصراره على مواصلة التكفل بقضية الشعب الفلسطيني العادلة، والمضي في ترقيتها ودعمها إلى أن يتحقق الهدف المنشود منها، وهو اليوم الذي يعلن فيه قيام دولة فلسطين المستقلة.

لقد كان التطور الهام الذي حصل العام الماضي بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع مستوى تمثيل فلسطين في هيئة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها خطوة معتبرة على سبيل الاعتراف بأحقية فلسطين في تمثيل كامل وغير منقوص، مثلها مثل سائر دول العام الأخرى. كما كان انعقاد مؤتمر الأطراف السامية في اتفاقية جنيف الرابعة في تموز/يوليه الماضي خير فرصة ليؤكد للمجتمع الدولي التزامه بحماية هذا الشعب الأعزل من تكرار الاستفزازات والهجمات العدوانية التي يتعرض لها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي البغيض، وحملات التهجير، ومصادرة الأراضي واستمرار الاستيطان الاستعماري اللامشروع في أرضه وعلى حساب السكان العرب.

إن الشعب الفلسطيني، وقد وضع كل أمله في المجتمع الدولي لحمايته وإقرار حقوقه المشروعة، يرنو إليه بكل قوة كي يلعب دوره بفاعلية أكثر في المستقبل، من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. ونحن على عتبة ألفية ثالثة، فإن الأمم المتحدة مدعوة اليوم، وأكثر من أي يوم مضى، لأن تقوم بدورها على خير وجه، بوصفها أعلى هيئة دولية يناط بها مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالعربية): تعود الجمعية العامة اليوم للنظر من جديد في "قضية فلسطين" كما دأبت على ذلك في السنوات الماضية. ومنذ التئام الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، سجلت بعض التطورات في ما يخص هذه القضية المحورية، ونذكر من بينها إبرام مذكرة شرم الشيخ بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتعالج تلك المذكرة بالخصوص مسألة الجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقات المعقودة واستئناف المفاوضات حول الوضع النهائي. كما سجل في شهر أيلول/سبتمبر الماضي شروع الجانبين في تلك المفاوضات.

إلا أنه وبالرغم من تلك التطورات، فإن الوضع على الأرض ما زال يبعث على القلق الشديد، كما يبرز ذلك في تقرير لجنة فلسطين، من جراء استمرار سياسة خلق حقائق أمر واقع من قبل السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال، كما تواصلت في السنة المنقضية الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس المحتلة وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة إقامة أو توسيع المستوطنات. وهو ما حدا بالجمعية العامة أن توصي بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب. ذلك المؤتمر، الذي انعقد كما نعلم، في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ في جنيف وأصدر بيانا أكد فيه انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

إن واقع الوضع في الأراضي الفلسطينية، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، الذي تواصل على حاله لعدة عقود، وإشراف الألفية الجديدة، بما تحمله من آفاق، يقتضيان من المجموعة الدولية تكثيف الجهود وتسريعها من أجل استغلال الفرصة السانحة المتوفرة الآن للمساعدة على إقامة السلم المنشود في الشرق الأوسط، السلم الدائم والعادل والشامل الذي يضمن للشعب الفلسطيني تجسيم حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أراضيه وعاصمتها القدس الشريف، السلم الذي يضمن كذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وللجنوب اللبناني، السلم الذي يمكن كافة الشعوب ودول المنطقة من العيش في آمان ومن التفرغ لبناء الغد الأفضل.

إن أنظار المجموعة الدولية، ممثلة في الجمعية العامة، تتجه اليوم من جديد إلى إسرائيل لتقول لها إن أهمية إحلال السلام في الشرق الأوسط تقتضي منها احترام تعهداتها في إطار الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني الذي أوفى من جانبه بكافة التزاماته، وتقتضي من إسرائيل كذلك الوفاء بالمبادئ التي قامت عليها مسيرة السلام في الشرق الأوسط واحترام الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

كما يتعين على إسرائيل أن تحترم الجدول الزمني المتفق عليه مع الجانب الفسطيني في مذكرة شرم الشيخ والمتعلق بالمفاوضات حول الوضع النهائي، وهي أيضا مطالبة بالعودة لمائدة التفاوض في إطار المسارين السوري واللبناني وبالانسحاب من الجولان السوري ومن الجنوب اللبناني تنفيذا للقرارات الأممية ذات الصلة.

في رسالة وجهها إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة الاحتفال هذه السنة باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يقول سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية:

> "انطلاقا من موقفها المبدئي الثابت والمساند لقضية فلسطين، ووقوفها الفعال إلى جانب الشعب الفلسطيني، تدعو تونس من جديد المجموعة الدولية إلى تكثيف الجهد والتحرك السريع من أجل تأمين الظروف الملائمة وتوفير أسباب التقدم والنجاح لعملية السلام في الشرق الأوسط من خلال ضمان احترام إسرائيل لالتزاماتها الدولية، والتقيد بالمرجعية التي انبنت عليها المسيرة السلمية منذ انطلاقها، وخاصة مبدأ "الأرض مقابل السلام"، والالتزام بالشرعية الدولية وتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

إن مسؤولية المجموعة الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، تظل قائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى تسوية مرضية لتلك القضية، مبنية على قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وحتى تجسيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تجسيدا

كاملا بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية والحل العادل لقضية اللاجئين تطبيقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨). وإن مسؤولية الأمم المتحدة تزداد أهمية في هذه المرحلة الحاسمة التي تدخلها قضية فلسطين بشروع الجانبين في المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي. وفي هذا الإطار، تسجل تونس بارتياح الخطوة التي اتخذها السيد كوفي عنان بتعيينه - مؤخرا - "لمنسق خاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثل شخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية".

كما أنه على راعيي مسيرة السلام ألا يدخرا جهدا في سبيل الدفع بتلك المسيرة إلى الأمام وحمايتها من كل تعثر أو خطر يحدق بها، حتى إحلال السلام في المنطقة.

إن نجاح مسيرة السلام مرتبط كذلك بجهود كافة الأطراف الدولية الأخرى التي يمكنها أن تلعب دورا بطريقة أو بأخرى في دفع عجلة السلام. ومن هذا المنظور نرى الدور الفعال الذي تلعبه المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني من أجل تركيز أسس الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين وهما نواة استقرار الدولة الفلسطينية المرتقبة. وإننا نناشد المانحين الدوليين أن يكثفوا حجم المساعدة المقدمة للسلطة الفلسطينية في كافة الميادين وهي مساعدة تشكل بلا ريب رافدا هاما من روافد الدعم لجهود السلام.

كما نود التأكيد على أهمية تكثيف الجهود الدولية من أجل الوقوف إلى جانب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بغية تمكينها من مواصلة دورها إلى أن يتم حل مسألة اللاجئين حلا كاملا وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

قبل أن أختم، أود أن أشيد بالعمل الجليل الذي تقوم به اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت الرئاسة الحكيمة والنشيطة للسفير ابرا يغين كا من أجل الدفع بحقوق الشعب الفلسطيني نحو التجسيد على أرض الواقع. وهو عمل يجب أن يتواصل إلى حين إقرار الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن فجر الألفية الجديدة بدأ بالبزوغ. وعند هذا المنعطف الذي يرسم فيه العالم خطط العهد الجديد، يشغلنا إلى حد كبير مستقبل الشعب الفلسطيني ومصيره، الذي حرم منذ وقت طويل من وطن. ومما يثلج صدرنا أنه، بفضل الجهود المتضافرة من جانب مختلف الأطراف في المجتمع الدولي، أحرز تقدم كبير في عملية السلام في الشرق الأوسط. فأخيرا، لدى الشعب الفلسطيني الآن حكومة حكم ذاتي في أراضيه، وهو يخطو بذلك خطوة تقربه من استعادة حقوقه الوطنية الشرعية وإقامة دولة مستقلة لفلسطين.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي توصلت فلسطين وإسرائيل إلى تفاهم حول تنفيذ اتفاق واي ريفر وحول المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لفلسطين، ووقعتا مذكرة شرم الشيخ، مما أزال العراقيل من طريق تنفيذ اتفاق واي ريفر. إن استئناف محادثات الوضع الدائم، وفتح ممر آمن في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني يشكلان إنجازا آخر من جانب فلسطين وإسرائيل بعد الانتهاء من مفاوضات جادة. ونرحب بهذا التطور، ونرجو أن يواصل الطرفان المعنيان هذا الاتجاه المرن والعملي، وأن ينفذا بأمانة اتفاقاتهما وتفاهماتهما المختلفة، وأن يتغلبا على شتى الخلافات، وأن يسيرا قدما في عملية السلام على أساس قرار الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بغية التوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين.

ولأسباب يعلمها الجميع، فإن منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، حتى بعد الحصول على الحكم الذاتي، لا تزال تواجه صعوبات هائلة في تنمية اقتصادها، ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى تحسين سبل عيش الشعب الفلسطيني. ونرى أن مساعدة منطقة الحكم الذاتي على تحقيق التنمية الاقتصادية ستمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بعوائد السلام في وقت قريب، مما يزيد من إيمانه بمحادثات السلام. وعلى المجتمع الدولي واجب تقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة أن تتحمل مسؤولية أكبر في هذا الصدد.

والأمم المتحدة، بوصفها أكبر المنظمات الدولية والحكومية الدولية وأكثرها سلطة في الساحة العالمية اليوم، يجب أن تضطلع بدور أكثر نشاطا وفعالية في حسم الصراعات الإقليمية وضمان السلام العالمي. ونقدر تقديرا عظيما جهود الأمم المتحدة وإسهاماتها في

تشجيع التوصل إلى تسوية لقضية الشرق الأوسط، وجوهرها قضية فلسطين، طيلة هذه السنين. وندعم اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، والتوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية وغيرها من القضايا في الشرق الأوسط، ونرجو أن يتحقق ذلك.

وتكرس الصين حكومة وشعبا اهتماما كبيرا على الدوام بالقضية الفلسطينية. وطيلة عقود قدمنا الدعم القوي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني. وقدمنا المساعدة للشعب الفلسطيني بأكبر قدر استطعناه من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وبذلنا جهودا لا تكل ومساهمات في النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونرى أن القضية الفلسطينية لب قضية الشرق الأوسط. ولن يستطيع الشرق الأوسط أن ينعم بالسلام الحقيقي والدائم إلا إذا حسمت القضية الفلسطينية، وأعيدت إلى الشعب الفلسطيني كل حقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها الحق في دولة مستقلة. وستعمل حكومة الصين، كما عملت دائما، مع المجتمع الدولي، على مواصلة السعي إلى تحقيق تسوية عادلة ومعقولة للقضية الفلسطينية.

السيدة النظاري (اليمن) (تكلمت بالعربية): تعتبر قضية فلسطين إحدى البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ الدورة التاسعة والعشرين المعقودة في ١٩٧٤، تلك الدورة التاريخية التي دعت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة. وفي تلك الدورة أيضا، أكدت الجمعية العامة من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين، مشددة على أن إعمال هذه الحقوق أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.

وفي دورة الجمعية العامة الحالية، وبعد مرور ربع قرن من الزمان، لا تزال قضية فلسطين إحدى القضايا الأساسية التي تنتظر الحل العادل والشامل والنهائي ليعم السلام منطقة الشرق الأوسط. هذا السلام أصبح مطلبا إقليميا ودوليا وإنسانيا، وذلك من أجل أن تفتح صفحة جديدة في حياة شعوب المنطقة وعلاقاتها، وإسدال الستار على مآسي الماضي والتخلي عن الأحقاد والضغائن، وتوفير فرص أوسع للتسامح بين الأديان والثقافات والأعراق، وبهذا الصدد يعرب وفد بلادي عن ترحيبه باتخاذ الجمعية العامة قبل أيام قرار بيت لحم ٢٠٠٠ بتوافق الآراء، ويرى أن نجاح الاحتفالات بهذه المناسبة سيشكل نقطة تحول جديدة على طريق تحقيق السلام والتسامح والنظر بتفاؤل إلى المستقبل الذي ستنعم فيه شعوب منطقة الشرق الأوسط بالسلام والأمن والاستقرار.

لقد بدأت عملية السلام ورحب بها شعوب المنطقة وتحققت بعض النجاحات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي على ضوء الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، وآخرها اتفاق شرم الشيخ الموقع في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الذي شكل خطوة جيدة على طريق تحريك عملية السلام وضمان استمراريتها، ونأمل أن تتواصل هذه المسيرة السلمية دون عراقيل حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. ولا بد من التأكيد بهذا الصدد الى أن تسوية شاملة ودائمة على المسار الفلسطيني يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حق اللاجئين الفلسطينيين المشردين في شتى بقاع العالم في العودة الى أرضهم وديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٢) وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

إن الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تبعث على القلق، فبناء المستوطنات بطريقة غير شرعية، وتوسيع المستوطنات القديمة، وتهديم المساكن ومصادرة الأراضي، وتغيير البيئة الديمغرافية للأراضي وبالذات القدس الشريف. وحملات الاعتقال والتعذيب والعقاب الجماعي وغيرها من الممارسات تشكل عقبة كأداء أمام مسيرة السلام التي يتطلع المجتمع الدولي بتفاؤل في أن تحقق في القريب العاجل الأهداف المرجوة منها.

إن على إسرائيل أن تدرك أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ستكون دون شك عاملا أساسيا في بناء سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وبهذا الصدد ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى استمرار تجاوبها في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تمخضت عن المفاوضات السلمية منذ انعقاد مؤتمر السلام في مدريد والذي أكد على مبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد برهنت الدول العربية التي وقعت اتفاقيات السلام مع إسرائيل على رغبة العرب المطلقة في إحلال السلام في المنطقة، واعتبار السلام خيارا استراتيجيا لا رجعة عنه، والإيفاء بالتزاماتها بموجب هذه

الاتفاقيات والتعبير عن رغبة هذه الدول في إقامة شرق أوسط مسالم وآمن ومتطور.

إن الجمهورية اليمنية باركت وأيدت جهود التسوية السلمية في الشرق الأوسط وتجد موقفها الثابت بأن السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط ينبغي أن يرتكز أساسا على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان والجولان السوري.

إننا نتطلع الى اليوم الذي ترفرف فيه أعلام السلام في سماء الشرق الأوسط لتعيش دول المنطقة في سلام وأمان واطمئنان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠